رغب السادات في التعبير عن موقف تجاه الاتحاد السوفياتي، كان لا بدّ له من «ان يكون مساوماً عنيداً بهؤلاء ـ الخبراء ـ في مواجهة العملاقين معاً، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من وجود هذه الورقة في يده»، لضمان استمرار العلاقات السوفياتية ـ المصرية، «من اجل استمرار توازن القوى في المنطقة، بما لا يضرّ بمصر [واضعاف] موقفها التفاوضي بعدم مساندة احدى الدولتين الاعظم لها» (ص ٣٠٠).

واختص الفصل الرابع من هذا الباب بدرس، وتقويم، القرار الأخطر للسادات، وهو، في الواقع، أخطر قرار عربي في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونعني به قرار زيارة القدس المحتلة. وفي البداية، أشار الباحث الى حقيقة ان السادات انتهج طريق الحل السلمي منذ بداية عهده، فوقف اطلاق النار، الذي كان سارياً بين مصر واسرائيل لمدة تسعين يوماً في أواخر عهد عبدالناصر، على أساس «مبادرة روجرز»، وافق السادات على تمديده فترة أخرى مماثلة. وعند نهاية تلك الفترة، طرح السادات مبادرته السلمية، في الرابع من شباط (فبراير) ١٩٧١، لتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل تنهي حالة الحرب القائمة بين العرب واسرائيل، على ان يجرى التمهيد لذلك بانسحاب القوات الاسرائيلية من على الضفة الشرقية لقناة السويس الى المضائق في سيناء خلال ستة شهور، وعبور القوات المصرية اليها، وفتح القناة، واعادة مصر علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية. بل ان السادات أعلن، في خطاب له، في مجلس الشعب، في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١: «انني على استعداد لكي أذهب الى آخر الدنيا، اذا كان في هذا ما يمنع ان يجرح جندياً واحداً من جنودنا»، وهي العبارة عينها التي قالها في الخطاب الذي أعلن فيه قراره بزيارة القدس، بعد نحو سبع سنوات: «أنا أقول فعلاً انني مستعد ان أذهب الى آخر العالم. وستدهش اسرائيل عندما تسمعني أقول، الآن، امامكم اني مستعد ان أذهب الى بيتهم، الى الكنيست ذاته ومناقشتهم» (ص ٣١٠).

ونظر الكاتب الى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ كعمل قام به السادات لفتح طريق التسوية السلمية والمضيّ قدماً عليه، وسرد مجموعة كبيرة من الوقائع والمعطيات التي تؤكد اتجاه السادات السلمي، منها الرسائل المتبادلة بينه والرئيس الاميركي، آنذاك، جيمي كارتر، واللقاءات السرية التي عقدت في المغرب بين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي دايان، ونائب رئيس الوزراء المصري في رئاسة الجمهورية، حسن التهامي، والمحادثات التي أجراها السادات مع الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، وشاه ايران.

ومعتمداً على الاسلوب ذاته الذي اتبعه في درس القرار السابق، استنتج الباحث، هنا أيضاً، ان قرار زيارة القدس كان من صنع السادات وحده كذلك، ولم يكن لأي من مؤسسات الدولة الرئيسة، بما فيها المؤسسات المعنيّة بالسياسة الخارجية، دور فيه. وهذا يفسّر استقالة وزير الخارجية، اسماعيل فهمي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، محمد رياض، من منصبيهما، فور اعلان القرار، ورفض السادات العدول عنه، على الرغم من ذلك. واقتصر دور هذه المؤسسات على الجانب التنفيذي، ومحاولة اضفاء الشرعية على القرار، واجتذاب التأييد له.

وفي تحديده لدوافع القرار، رأى الباحث ان انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ أحدثت أزمة نفسية للسادات. فهي أظهرت له عدم تمتّعه بالشعبية الواسعة التي حظي بها اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر). ولاستعادة تلك الشعبية، أطلق وعداً بجعل العام ١٩٧٧ عاماً حاسماً في عملية السلام، وتحقيق انفراج في الوضع الاقتصادي والمعيشي الداخلي الصعب. ثمّ جاءت انتخابات الكنيست الاسرائيلي، في ذلك العام، لتزيح حزب «العمل»، وتضع في رئاسة الحكومة الاسرائيلية زعيم اليمين مناحيم بيغن، المعروف بتشدده وميله الى العنف، ممّا جعل السادات يشعر بأن من الممكن ان يمرّ العام ١٩٧٧ دون احراز تقدّم نحو ما وعد به؛ فخشي ان يتكرّر ما حدث له في مطلع عهده الرئاسي، عندما تراجعت شعبيته لعدم تحقيق الحسم في العام ١٩٧١، «فكان ان بدأ التفكير في عمل كبير يحدث تغييراً في مجرى الصراع العربي ـ الاسرائيلي... عمل خارق يمكن ان يسبغ على الرئيس السادات نفسه صفات الشجاعة، والقدرة على المخاطرة، والثقة بالذات، بشكل كبير، ويحقق له مجداً شخصياً كبيراً، بما يقوده، في النهاية، الى زيادة درجة الاعجاب بشخصه، من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجدّد الأمل عند الشعب بتحقيق الرفاهية المنشودة» (ص ٣٣٠).